

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٥١٠٥

الثلاثاء، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٣/١٥

نيويورك

الرئيس: السيد بعلي (الجزائر)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد دولغوف
 إسبانيا السيد كولومينا
 ألمانيا السيد بلوغر
 أنغولا السيد أنطونيو
 باكستان السيد أحمد
 البرازيل السيد ساردنبرغ
 بنن السيد زينسو
 رومانيا السيد دوميترو
 شيلي السيد دونوسو
 الصين السيد شينغ جينغبي
 فرنسا السيد بواريه
 الفلبين السيد مراكادو
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إيمير جونز باري
 الولايات المتحدة الأمريكية السيد هوليداي

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا (S/2004/752)
 رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٤) بشأن ليبيريا (S/2004/955)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٣.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيا (S/2004/752)

رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيا (S/2004/955)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثلة ليبيا تطلب فيها دعوتها إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعتمد، بموافقة المجلس، دعوة تلك الممثلة إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لها حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناءً على دعوة من الرئيس، شغلت السيدة أوسودي (ليبيا) المقعد المخصص لها على طاولة المجلس.

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويعقد المجلس هذه الجلسة وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/981، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من إسبانيا، وألمانيا، ورومانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن استرعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقتين S/2004/752 و S/2004/955، اللتين تتضمنان رسالتين مؤرختين ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، على التوالي، يحيلان تقرير منتصف المدة والتقارير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضاً، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، ألمانيا، أنغولا، باكستان، البرازيل، بنن، الجزائر، رومانيا، شيلي، الصين، فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس: نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً.

اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد هوليداي (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلم بالانكليزية): نود أن نشكر السفير أكرم على كل عمله بشأن هذه المسألة.

إننا نقدم هذا القرار بوصفه بياناً لدعائنا القوي للمساعي المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة لكفالة السلام

ونحن نرى أنه، بالتعاون الكامل من السلطات في ليبيريا، يمكن إحراز تقدم كبير خلال الشهور الستة أو الثمانية المقبلة في العديد من أهم جوانب مسعى الإصلاح.

وبالتنسيق مع المانحين الآخرين، قمنا بتحديد قيد زمني حاسم للإجراءات اللازمة وموارد المانحين الرامية إلى الوفاء بهذه الأهداف ومعالجة الشواغل الرئيسية للمجلس. ونناشد الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا أن تبذل أقصى ما في وسعها للتعاون في هذا المسعى.

وفي الختام، فإن حكومة الولايات المتحدة تشارك بنشاط في مساعدة السلطات الليبيرية على إعادة هيكلة كلا قطاعي الأخشاب والماس بوصفهما وسيلة للإسراع برفع الجزاءات في نهاية المطاف، وليس لتعويقها، وذلك حالما يتم إنشاء الآليات اللازمة والمناسبة للمراقبة. والأمر الأساسي هو أن تستخدم بشكل مسؤول في المستقبل هذه الموارد الرئيسية والإيرادات الناتجة من تصديرها بغية تحسين حياة سكان ليبيريا وليس لإدامة الصراع، كما كان عليه الحال في الماضي.

الرئيس: بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيتقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.

والاستقرار في ليبيريا وفي المنطقة، وإقرارها بأن رفع الجزاءات السابق لأوانه في هذا الوقت من شأنه أن يهدد بتجديد الصراع المسلح.

ونشارك أعضاء المجلس الآخرين في الرغبة في أن نرى قطاع الأخشاب في ليبيريا قد أُصلح بسرعة بوصفه مصدرا للإيرادات الشرعية للحكومة الانتقالية الوطنية. بيد أننا، بغية تحقيق ذلك الهدف، نرى أنه لا بد من توفر الأمن والشفافية والمساءلة في قطاع الأخشاب. وفي الوقت الحاضر، تفتقر ليبيريا إلى الآليات المؤسسية والمالية اللازمة لضمان استخدام موارد الغابات للتنمية المشروعة.

واتساقا مع رغبة حكومة الولايات المتحدة في مساعدة ليبيريا على أن تستعيد بشكل عاجل الظروف التي يمكن في ظلها استخدام موارد الغابات لفائدة شعب ليبيريا، فإن حكومة الولايات المتحدة خصصت ٤ ملايين دولار وتعمل عن كثب مع الحكومة والمانحين الآخرين بغية تنفيذ الإصلاحات في قطاع الأخشاب من خلال المبادرة الحرجية الليبيرية.

والأمر الجوهري هو أن تبذل ليبيريا جهدا قويا لتنفيذ تلك الإصلاحات اللازمة، ويسرن أن المجلس، في القرار الذي اتخذ اليوم، شدد على الحاجة إلى أن تعمل الحكومة بجرأة وبسرعة لترسيخ تلك الإصلاحات. وللأسف، فإن هيئة التنمية الحرجية في ليبيريا لم تنفذ بعد الإصلاحات المطلوبة.